«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وقد أُسِّست بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (*IRFA*) الصادر عام 1998، والذي يرصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) كيان مستقل ومنفصل ومتميز عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2018 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2018 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) عام إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) على الرقم 202-523-3240.

البحرين

النتائج الرئيسية: في عام 2017، بذلت الحكومة البحرينية جهودًا متضافرةً لتعزيز الحريات الدينية والتفاهم ما بين الأديان والتعايش السلمي، ومن ذلك إصدار الملك حمد بن عيسى آل خليفة «إعلان مملكة البحرين»، وإعلان إنشاء «مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي». إلى جانب ذلك، واصلت الطوائف الدينية من غير المسلمين ممارسة شعائرها الدينية بِحُرِّيَّةٍ، في السر والعلن على حد سواء. ولكن لم تتحسن أوضاع الحريات الدينية لدى الشيعة الذين يمثلون غالبية السكان وسط أجواء من التضييق المستمر على المعارضة مع تدهور أوضاع حقوق الإنسان بوجه عام. وعلى حين سَلِم زعماء الشيعة من الاستهداف في عام 2017، خلاف ما كانت عليه الحال في صيف عام 2016، إلا أن حملة القمع الشديد التي جرت أحداثها في مايو (أيار) 2017 قد أسفرت عن مصرع خمسة من المتظاهرين الشيعة، إلى جانب العشرات من الجرحى، وتوقيف المدنيين ورجال الدين واعتقالهم. كما واصلت السلطات، في العام نفسه، منع بعض رجال الدين الشيعة من الوصول إلى مساجد بعينها، وحظرت على آخرين منهم أداء صلاة الجمعة وإلقاء الخُطَب وغير ذلك من الشعائر الدينية. كذلك، لا يزال التمييز ضد الشيعة في الوظائف الحكومية وبعض المصالح الاجتماعية والعامة مستمرًا. وفي أثناء المدة المشمولة بالتقرير أيضًا، زادت وتيرة دعم الحكومة الإيرانية للأعمال التخريبية التي تسعى إلى إحداثها الجماعات الشيعية المسلحة في البحرين. وفي عام 2017، أحرزت الحكومة بعض التقدم بشأن معالجة الانتهاكات التي وقعت في الماضي إزاء الشيعة، ولكنها تراجعت عمَّا أحرزته من التقدم بشأن توصياتٍ أخرى وردت في التقرير الصادر في عام 2011 عن «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» (BICI). ونتيجةً لتلك التطورات التي وقعت في عام 2017، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) تضع البحرين في عام 2018؛ أي للعام الثاني على التوالي، في الفئة (2) لديها، وذلك لتورطها في انتهاكات الحريات الدينية أو تغاضيها عنها، وهي الانتهاكات التي يُستوفَى بوقوعها ركن واحد على الأقل من أركان معيار «الانتهاكات الصارخة والمستمرة والمُمَنْهَجَة»، الذي تُصنَّف على أساسه أي دولة كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA).

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- تشجيع الحكومة البحرينية على معالجة المخاوف المتعلقة بالحريات الدينية على الصعيدين الخاص والعام، وإصدار التقارير العلنية بشأن نجاح الحكومة أو إخفاقها في تنفيذ إصلاحات ملموسة، بما في ذلك إعلان تقييم سنوي لنجاح البحرين أو إخفاقها في تنفيذ توصيات «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» (BICI).

- حث الحكومة البحرينية على الاستمرار في تنفيذ توصيات «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» (BICI)، بما فيها ما يتعلق بحرية الدين والعقيدة والفتنة الطائفية ومساءلة مرتكبي الانتهاكات التي وقعت في الماضي بحق الطائفة الشيعية.

- الضغط على المستويات العليا في البحرين والعمل على ضمان الإفراج غير المشروط عن سجناء الرأي والمدافعين عن الحريات الدينية، وكذا الضغط على حكومة البلاد لمعاملة السجناء معاملة إنسانية والسماح لهم بلقاء عوائلهم والمراقبين الحقوقيين مع ضمان حصولهم على الرعاية الطبية المناسبة وتمتعهم بالدفاع القانوني والقدرة على ممارسة شعائرهم الدينية.

- إنفاذ «قانون ماغنيتسكي الشامل للمساءلة فيما يتصل بحقوق الإنسان»، أو الأمر التنفيذي رقم 13818 أو غيره من الأدوات المحددة الأهداف، لمنع إصدار تأشيرات بالدخول إلى الولايات المتحدة إلى المسؤولين المحددين أو الوكالات المعينة التي حُدِّدت بوصفها مسؤولة عن وقوع انتهاكات حق حرية الدين والعقيدة.

- ضمان تبادل المراسلات على نحو مستمر وواضح على جميع مستويات الحكومة الأمريكية فيما يتصل بالالتزامات الواقعة على عاتق البحرين بموجب القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان والحريات الدينية.

- زيادة الدعم لبرامج سيادة القانون وحفظ النظام العام بإشراك المجتمع ومواجهة التطرف الدامي.

- المساعدة على توفير التدريبات للجهات الحكومية، بما فيها مسؤولي الأمن وأعضاء النيابة العامة والقضاة، سعيًا إلى تعزيز القدرة على معالجة قضايا العنف والفتنة الطائفية عن طريق الممارسات التي تتسق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- إشراك أعضاء المجتمع المدني ورجال الدين البحرينيين في برامج الزيارات المتبادلة مع الولايات المتحدة؛ وهي البرامج التي تشجع على نشر ثقافة التسامح الديني والتفاهم والحوار بين الأديان والمذاهب.

- حث الحكومة البحرينية على إقرار قانون في مجلس الشورى يعالج قضية التحريض على العنف عبر وسائل الإعلام، مع ضمان الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- حث الحكومة البحرينية على التعاون التام مع الآليات الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك دعوة مُقرَّر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين والعقيدة.

معلومات مرجعية

البحرين
الاسم الرسمي كاملاً: مملكة البحرين
نظام الحكم: ملكية دستورية
عدد السكان: 1410942
الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: المنظمات الدينية المُسجَّلة التي تمثل الإسلام الشيعي والسُّنِّي، والمسيحية (بما فيها الكنيسة الأرثوذكسية الهندية، وكنيسة مالانكارا الأرثوذكسية، والكنيسة السريانية الأرثوذكسية، والكنيسة السبتية، والكنيسة الأنغليكانية، والكنيسة الإنجيلية، والكنيسة الكاثوليكية)، إلى جانب الهندوسية، والبهائية، والبوذية، واليهودية.
الديموغرافية الدينية:*
70.3% مسلمون (ومنهم 60% شيعة، و35-45% سُنَّة)
14.5% مسيحيون
9.8% هندوس
2.5 % بوذيون
0.6 % يهود
>0.1% ديانات شعبية
1.9% غير منتسبين إلى أي ديانة
0.2% أخرى (ومن ذلك السيخ والبهائيون)
*جُمِعت هذه التقديرات من وزارة الخارجية الأمريكية وكذا من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

يُعرِّف الدستور البحريني الإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة، والشريعة بوصفها مصدرًا من مصادر التشريع الأساسية. وينص الدستور كذلك على ضمان حرية الرأي وحرمة دور العبادة وحرية أداء الشعائر الدينية. وعدد مواطني البحرين أقل قليلاً من نصف عدد سكان البلاد البالغ عددهم حوالي مليون وأربعمائة ألف نسمة، حيث يُمثِّل العمال المغتربون أغلبية بفارق ضئيل، ومعظمهم من جنوب آسيا وجنوب شرقيها أيضًا.

وقد استمر الوضع الحقوقي في التدهور إجمالاً في العام الماضي. ففي يونيو (حزيران) 2017، أغلقت السلطات الموقع الإخباري المستقل الوحيد الذي كان باقيًا هناك؛ وهو موقع «الوسط» الذي كان ينشر تقاريره بشأن القضايا التي تطول الأغلبية الشيعية. وقد أُغلِق الموقع، وفق ما أفادت التقارير، بدعوى «إثارته الفتنة» وإلحاقه الضرر بالعلاقات ما بين البحرين ودول أخرى. وفي مايو (أيار)، علَّقت الحكومة، إلى أجل غير مُسمَّى، آخر كيانات المعارضة السياسية الرئيسية في البلاد؛ وهي «جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)»، لانتقادها إعدام ثلاثة بحرينيين في يناير (كانون الثاني) 2017. كما خضع أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء جماعات المعارضة المحظورة لأحكامٍ صدرت بسجنهم، ومنهم من لا يزال يقضي أحكامًا بالسجن لمددٍ طويلة. ومن ذلك مثلاً الحكم الذي صدر بحق «نبيل رجب»، المدافع البارز عن حقوق الإنسان، في يوليو (تموز) 2017، والقاضي بسجنه لمدة عامين، وذلك لانتقاده الحكومة في تغريدة له. وفي نهاية فبراير (شباط) 2018؛ أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، حُكِم عليه بالسجن لخمسة أعوام أخرى لنشره تغريدات انتقد فيها الانتهاكات التي يُزعَم أن

الحكومة قد ارتكبتها في السجون البحرينية وكذا في الصراع الدائر في اليمن. **وفي سبتمبر (أيلول) 2017، صرَّح «زيد رعد الحسين»، المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بأن «الفضاء الديمقراطي في البلاد قد ضُيِّقت حدوده إلى حد بعيد»، وأن السلطات البحرينية قد فرضت، منذ يونيو (حزيران) 2016،** «قيودًا صارمةً على المجتمع المدني والنشاط السياسي، عن طريق الاعتقالات والتخويف وحظر السفر وأوامر الإغلاق». وتدَّعي الحكومة البحرينية أن أولئك، الذين أُلقِي القبض عليهم ووُجِّهت إليهم الاتهامات، قد انتهكوا النظام العام في المسيرات والاحتجاجات المُصرَّح بها؛ بل وكانوا في بعض الأحوال يحملون الأسلحة؛ وهي الادعاءات التي تُشكِّك في صحتها المنظمات الحقوقية البحرينية والدولية ومنظمة الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية.

وفي عام 2017 أيضًا، اتخذت السلطات البحرينية من تكثيف إيران لمساعيها الرامية إلى زيادة نفوذها في البلاد سببًا لتبرير اشتداد مخاوفها من أعمال تخريبية قد يضطلع به المسلحون الشيعة ممن تساندهم إيران. وعلى الرغم من أن دعم إيران لتلك الأعمال في البحرين قد ثبت بالوثائق في العام الماضي، إلا أن الحكومة البحرينية تتخذ من ذلك، في بعض الأحوال، ذريعةً لتبرير ما تمارسه من قمعٍ ضد قادة المعارضة ورجال الدين والناشطين من الشيعة، دونما إثبات لمشاركتهم في أي عمل إجرامي أو تخريبي. وقد أدى ذلك الخطاب وتلك الأفعال إلى تفاقم التوترات الطائفية في البلاد. وينكر معظم رجال الدين الشيعة في البحرين وجود أي علاقة تخريبية لهم مع إيران، ويؤكدون على أن علاقتهم بإيران إنما تهدف في المقام الأول إلى طلب العلم في مدينة «قُم» الإيرانية؛ وهي أكبر مركز للدراسات الدينية لدى الشيعة في العالم كله.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2017، أجرى موظفو «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) وممثلو «مكتب الحريات الدينية الدولية»، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، زيارة مشتركة إلى البحرين. وفي مارس (آذار) 2018؛ أي بعد انقضاء المدة المشمولة بهذا التقرير، سافر مفوضو «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) وموظفوها إلى البحرين لإجراء تقييم لأوضاع الحريات الدينية هناك، ولعقد لقاءات مع المسؤولين المعنيين من الحكومة البحرينية، ومسؤولي «المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان» التي تُعيِّن الحكومة أعضاءها، وكذا للقاء السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة، والمحامين المعنيين، وممثلي المجتمع المدني والطوائف الدينية.

أوضاع الحريات الدينية في عام 2017

التطورات الإيجابية والتحديات المستمرة: في سبتمبر (أيلول) 2017، أعلن ملك البحرين «حمد بن عيسى آل خليفة» عن إصدار «إعلان مملكة البحرين»؛ وهو وثيقة تُبرِز ما تتمتع به المملكة من تاريخ غني بالتنوع الديني والتعددية، وتدعو إلى إتاحة الحريات الدينية للجميع وأهمية التعايش السلمي بينهم. وفي الشهر ذاته، أعلنت الحكومة البحرينية أيضًا أن «مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي» سيُفتَتح في عام 2018، في البحرين. ويُتوقَّع أن يستضيف المركز جلسات الحوار والمؤتمرات بشأن الحريات الدينية والحوار بين الأديان، إلى جانب أعمال أخرى غير ما ذُكِر.
وتُعدُّ البحرين دولة تعددية، مقارنةً ببلدان المنطقة الأخرى، وهي كذلك منذ زمن بعيد؛ وهي أيضًا من بين أكثر مجتمعات الأقليات الدينية تسامحًا؛

فالطائفة الشيعية، التي تُشكِّل الأغلبية في البلاد، تتمتع بوجه عامٍ بحرية التعبد في المساجد دون حوادث تؤرقها وبحرية أداء الشعائر الدينية وإقامة الاحتفالات دونما تدخل يعطلها؛ وذلك بغض النظر عن التحديات التي تواجهها منذ انتفاضات عام 2011.

ولكن السلطات كثفت، طوال العامين الماضيين، من استهدافها رجال الدين وبعض الأنشطة الدينية، وضيقت الخناق في الوقت ذاته على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات وحرية التجمع. وردًّا على المخاوف المتعلقة بالآثار السلبية على أوضاع الحريات الدينية، يدَّعي المسؤولون البحرينيون أن الحريات الدينية لا تتعرض لأي انتهاك، وأن جماعات المعارضة والناشطين هم من يتسببون في وقوع المشكلات السياسية والأمنية بانتهاكهم القوانين أو بإثارتهم الفتنة.

الأقليات الدينية من غير المسلمين: نصف العمال المغتربين تقريبًا لا يدينون بالإسلام. وتعترف الحكومة رسميًّا بتسع عشرة طائفة دينية، بما فيها ما يزيد عن عشر طوائف مسيحية، وطائفة يهودية صغيرة العدد، والهندوسية، والسيخية، والبوذية، والبهائية. وتفيد مختلف الطوائف بحريتها في ممارسة شعائرها في السر والعلن على حد سواء دونما تدخل أو تقييد. على أرض البحرين، يوجد معبد هندوسي يعود تاريخ إنشائه إلى مائتي عامٍ، ولا تزال أبوابه مفتوحةً للمتعبدين؛ وهو أقدم معبد في منطقة الخليج، وهو المعبد الوحيد الذي بقي على حاله في جزيرة العرب، وذلك إلى جانب الأبرشية الكاثوليكية لشمل الجزيرة العربية، والتي تشمل الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية. كما أنه جارٍ بناء كنيسة كاثوليكية جديدة على أرضٍ تبرع بها ملك البحرين، وستكون هذه أكبر كنيسة في منطقة الخليج برمتها.

استهداف رجال الدين الشيعة والناشطين: في عام 2017، خفت حدة استهداف رجال الدين الشيعة، مقارنةً بالعام السابق عليه. فقد أُطلِق سراح كثير من رجال الدين ممن قُبِضَ عليهم أو اعتُقِلوا أو سُجِنوا في صيف عام 2016، ومنهم من أتم قضاء مدة سجنه، في حين لا تزال القضايا المتعلقة بآخرين منهم مُعلَّقةً ولم تتخذ السلطات أي إجراء للفصل فيها. وكان الشيخ محمد الشهابي في طليعة رجال الدين الذين أُطلِق سراحهم، وغادر السجن في فبراير (شباط) 2017، بعد تخفيف الحكم الصادر بحقه من عامين إلى ستة أشهر.

ومع ذلك، وفي العام ذاته أيضًا، واصلت الحكومة استهداف شخصيات سياسية شيعية وملاحقتهم، وبعضهم من أتباع «جمعية الوفاق»؛ وهي الجمعية السياسية الإسلامية الشيعية الأبرز التي حُلَّت في عام 2016. واستندت تلك الملاحقات في الغالب إلى اتهامات لا أساس لها، وكانت لها تبعاتها على أوضاع الحريات الدينية. وفي مايو (أيار)، حُكِم على الشيخ عيسى قاسم، أبرز رجال الدين الشيعة في البحرين، بالسجن لمدة عام واحد مع وقف التنفيذ لاتهامه بغسيل الأموال؛ وهي الاتهامات التي وصفتها الجماعات الحقوقية بأنها لا أساس لها من الصحة. بل يدعي الناشطون الشيعة أن هذه الاتهامات إنما تستند إلى جمع الشيخ قاسم لـ «الخُمُس»؛ وهي أموال يتلقاها كبار رجال الدين الشيعة وينفقونها على الفقراء والمعوزين. كما حُكِم على اثنين من مساعدي الشيخ قاسم؛ وهما: الشيخ حسين محروس وميرزا العبيدي، بالسجن لثلاثة أعوام مع وقف التنفيذ، استنادًا إلى الاتهامات المذكورة ذاتها. وكانت السلطات، في عام 2016، قد أسقطت الجنسية البحرينية عن الشيخ قاسم بدعوى سعيه إلى تشكيل تنظيم يدعم رجال الدين الأجانب؛ وهو الادعاء الذي نفاه عن نفسه.

وفي وقت لاحق من شهر مايو (أيار)، وبعد الحكم على الشيخ قاسم مباشرةً، نفذت السلطات البحرينية عملية أمنية في قرية «الدراز» التي تقطنها غالبية شيعية ساحقة، والتي كان الشيخ قاسم يعيش فيها تحت الإقامة الجبرية منذ عام 2016، حيث خرج أنصاره في تظاهرات منتظمة منذ إسقاط الجنسية عنه. ووفق ما أفادت به المنظمات الحقوقية في هذا الشأن، فقد أغلقت القوات القائمة على تلك العملية منافذ القرية، وأخلت السلطات المنطقة باستخدام الذخيرة الحية، وهو ما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين، وجُرح العشرات، بالإضافة إلى ضباط من الشرطة، إلى جانب القبض على حوالي ثلاثمائة فرد. وقد اتُّهم عدد من الأفراد، ومنهم بعض رجال الدين الشيعة، وأُدينوا بالتحريض على الكراهية والعنف وعقد تجمعات غير قانونية. وانقضى العام، ولم تزل تلك القضايا مستمرة. وفي يونيو (حزيران)، انتقدت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة، بمن فيهم مُقرَّر الأمم المتحدة الخاص

المعني بشؤون حرية الدين والعقيدة، السلطات البحرينية لاستعمالها «القوة الغاشمة الفتاكة لتفريق المحتجين المعتصمين». وحثت المجموعة في بيانها الحكومة على «وقف حملة القمع التي تشنها على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وجميع من يخالفونها الرأي، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكي تكفل أجواءً آمنة مطمئنة لجميع البحرينيين، بغض النظر عن آرائهم السياسية أو معتقداتهم أو مذاهبهم». وزعمت الحكومة بدورها أنها قد حذرت بما يكفي قبل إخلاء القرية، ولكن كثيرًا من المتظاهرين آثروا عدم مغادرتها. وبنهاية المدة المشمولة بالتقرير، كانت السلطات ولا تزال تمنع رجال الدين الشيعة والمصلين من أداء صلاة الجمعة في مسجد الإمام الصادق في قرية «الدراز».

ووفق ما تفيد به الجماعات الحقوقية الدولية والبحرينية، فإن استهداف رجال الدين الشيعة يُعَدُّ حملة مُمَنْهَجةً من المضايقات التي تنتهك حقوقهم في حرية التجمع والتعبير وممارسة الدين. وفي كثير من هذه الأحوال، لجأت الحكومة البحرينية إلى اتهامهم بالإساءة إلى الرموز الدينية أو إلى الدين ذاته أو التجمع على نحو غير قانوني أو التظاهر غير المُصرَّح به قانونًا أو خلط الخطاب السياسي بالخُطَب الدينية أو دعم الإرهاب، أو اتهامهم بجميع ما ذُكِر.

حل جمعية «الوفاق»: في يوليو (تموز) 2016، حلَّت الحكومة جمعية «الوفاق» السياسية الإسلامية الشيعية، وصادرت أصولها، استنادًا إلى اتهامات بأنها تُهيئ «بيئة تُغذِّي الإرهاب والتطرف والعنف». غير أن جمعية «الوفاق» شكَّكت في هذه الاتهامات، واستأنفت الحكم أمام محكمة التمييز، وهي أعلى المحاكم في البحرين. وفي فبراير (شباط) 2017، رفضت محكمة التمييز الاستئناف المذكور، مثيرةً بذلك الانتقادات الشديدة من جانب الأمم المتحدة والجماعات الحقوقية الدولية.

وفي ديسمبر (كانون الأول) 2016، حُكِم على الشيخ علي سلمان، الأمين العام السابق لجمعية الوفاق، بالسجن تسعة أعوام بعد إعادة محاكمته بأمر من محكمة التمييز. وقد أُدِين الشيخ علي سلمان بعدد من الاتهامات المتعلقة بالأمن؛ ومنها: التحريض على قلب نظام الحكم، والإساءة إلى وزارة الداخلية، وهو ما انتقده خبراء الأمم المتحدة بوصفه انتهاكًا لحرية الرجل في التعبير عن رأيه وتشكيل جمعيته وممارسة دينه. وفي أبريل (نيسان) 2017، خُفِّفت عقوبته إلى أربعة أعوام. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، اتُّهم الشيخ علي سلمان في قضية منفصلة بالتخابر مع قطر؛ وهي التهمة التي أنكرها. وانقضت المدة المشمولة بالتقرير، ولا تزال القضية مستمرة. وقد دعت وزارة الخارجية الأمريكية في السابق إلى الإفراج غير المشروط عن الشيخ علي سلمان؛ إذ إنه يقبع في السجن منذ ديسمبر (كانون الأول) عام 2014.

إنفاذ توصيات «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق»: تؤكد الحكومة البحرينية أنها قد نفذت جميع التوصيات البالغ عددها ستًّا وعشرين توصيةً، والواردة في تقرير «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق»، بما فيها تلك المتعلقة بحرية الدين والعقيدة. غير أن الجماعات الحقوقية وكذا وزارة الخارجية الأمريكية قد خلصت إلى استنتاج مفاده أن هذه التوصيات لم يُنفَّذ منها إلا بعضها، في حين لم تُستوفَ بقية التوصيات جزئيًّا أو كُلِّيةً. فقد خلص آخر تقييم أجري في هذا الشأن، وفق ما هو وارد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية إلى نتيجة مفادها أنه لا يزال أمام الحكومة البحرينية «كثير من الأعمال الواجب أداؤها» لاستيفاء هذه التوصيات، بما فيها ما يتعلق بالحريات الدينية ومسألة الفتنة الطائفية.

وعلى نحو ما جاءت به التوصيات في تقرير «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق»، أنشأت الحكومة البحرينية مؤسسات بعينها لمساءلة مرتكبي الانتهاكات، بما فيها «مكتب التسوية المدنية» لتقديم التعويضات عن الوفيات والإصابات الناجمة عن الاضطرابات التي وقعت في عام 2011، و«الأمانة العامة للتظلمات»، بوزارة الداخلية، لضمان الالتزام بمعايير عمل الشرطة واستقبال التقارير المتعلقة بإساءة السلوك، و«وحدة التحقيق الخاصة»، في مكتب النائب العام، للتحقيق مع أفراد الأمن

المتورطين في ارتكاب جرائم ضد المدنيين وملاحقتهم. ووفق ما أفادت به «وحدة التحقيق الخاصة»، فقد أُحيلت إحدى وخمسون قضيةً منذ عام 2011 إلى المحاكم الجنائية، وأُحيل أكثر من مائة وعشرون مُدعى عليه إلى المحاكمة، بمن فيهم سبعة عشر ضابطًا من وزارة الداخلية. وقد تراوحت الأحكام الصادرة بحق المدانين منهم ما بين السجن لمدة ستة أشهر إلى السجن لمدة سبعة أعوام. كما تلقت «وحدة التحقيق الخاصة»، في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2017، إحدى وثلاثين شكوى، وأحالت ثلاثة عشر فردًا من قوى الأمن إلى النيابة الجنائية، ولا تزال تلك القضايا مستمرة.

لكن الحكومة تراجعت، في العام الماضي، على ما يبدو في مضمارين كانت قد أحرزت فيهما تقدمًا فيما سبق. ففي يناير (كانون الثاني) عام 2017، أعادت السلطات البحرينية تخويل إدارة ضباط الأمن العام بصلاحيات التوقيف والتحقيق؛ وهي الإدارة التي أفاد تقرير «وحدة التحقيق الخاصة» أنها قد تورطت في تعذيب المتظاهرين الشيعة في المقام الأول وإذلالهم. وفي أبريل (نيسان)، وقَّع الملكُ مشروع قانون يُعدِّل بموجبه الدستور ليمنح المحاكم العسكرية الحق في محاكمة المدنيين؛ وهو ما رأت فيه الجماعات الحقوقية خطوةً ترمي إلى التنصل من إجراء محاكمات عادلة للمعارضين والناشطين الشيعة المُتهمين بجرائم إرهابية لا أساس لها من الصحة.

وبانقضاء المدة المشمولة بالتقرير، كانت الحكومة البحرينية قد انتهت من إعادة بناء عشرين من أصل ثلاثين مسجدًا شيعيًّا وبنايةً دينيةً كانت قد خُرِّبت في عام 2011، وتناولها تقرير «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» بالتحديد. وقد قدَّرت الحكومة حجم إنفاقها على ذلك بمبلغ قدره عشرة ملايين دولار أمريكي. ولا تزال ثلاث بنايات بحاجة إلى الموافقة الإدارية والقانونية، ولم يُحرَز أي تقدم بشأن إعادة بنائها. كما أن سبع بنايات أخرى قد بُنيت على نفقة الطائفة الشيعية. وبحسب ما أفادت به وزارة الخارجية الأمريكية، فإن الحكومة البحرينية تدَّعي أنها قد عوَّضت الطائفة الشيعية عن تكاليف إعادة البناء عن طريق مبالغ دفعتها إلى الأوقاف الشيعية في البحرين، وهو ما شكَّك أبناء الطائفة في صحته. وصرحت الحكومة كذلك بأنها قد ساعدت على استصدار التراخيص القانونية فيما يتعلق بتلك البنايات السبع.

القيود المفروضة على حرية التعبير الدينية، والفتنة الطائفية: على الرغم من حض المسؤولين الحكوميين على عدم استخدام اللغة المتسمة بالطائفية إعلاميًا، إلا أن وسائل الإعلام الموالية للحكومة وكذا الخاصة منها انتهجت خطابًا طائفيًّا تحريضيًّا في بعض الأحيان. إلى جانب ذلك، وضعت وزارة شؤون الإعلام مُسودة قانون جديد من شأنه أن يحد من التحريض على العنف والكراهية والطائفية، وذلك استجابة للتوصيات الواردة في تقرير «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق». غير أن هذا القانون لم تُجرَ إحالته إلى مجلس الشورى بعد للتداول بشأنه.

وفي مايو (أيار) 2016، أقرَّ البرلمان المادة الخامسة من قانون الجمعيات السياسية، وصدَّق عليها مجلس الشورى، وهو القانون الذي من شأنه أن يمنع رجال الدين من الانضمام إلى الجمعيات السياسية التي تشارك في أي أعمال سياسية كانت. كما ينص القانون أيضًا على أنه «لا يجوز لرؤساء وقادة الجمعيات السياسية أن يكونوا دعاة دينيين، حتى لو كانوا يشغلون مناصب في تلك الجمعيات من دون تقاضي أي أجر». *وترى الجماعات الحقوقية أن هذا يحد من حرية رجال الدين في التعبير الرأي وتكوين الجمعيات، في حين يرى المسؤولون البحرينيون في ذلك وسيلة لمنع تسييس الأعمال الدينية*. ويدَّعي المسؤولون البحرينيون أن بلادهم تراعي حرية التعبير والرأي، وأن بعض الجماعات تستخدم ذلك لإثارة الكراهية والعنف الطائفي.

وتضع المادة (169) من قانون العقوبات، عقوبة تصل إلى السجن لمدة عامين مع سداد غرامة نظير نشر أي تقارير «مُزيَّفة» أو «غير صحيحة»، وتنص كذلك على أن قوانين حرية التعبير لا بد وأن «تتفق مع قيم المجتمع الديمقراطي». وتُساور

الجماعات الحقوقية المخاوف من أن تلك اللغة الفضفاضة، التي قد تُحمَل على أكثر من وجهٍ، تزيد من احتمالية خرق حرية التعبير، بما في ذلك التعبير الديني.

يُضاف على ذلك أن المادتين (309) و(310) من قانون العقوبات تُجرِّمان الإساءة إلى أي طائفة دينية مُعترفٍ بها، أو إلى شعائرها، أو رموزها الدينية، وتضعان نظير ذلك عقوبة بالسجن تصل إلى عام واحدٍ أو غرامة لا تزيد عن مائة دينار بحريني (حوالي 265 دولارًا أمريكيًّا). ورغم الاتهامات والإدانات التي وردت في العام الماضي، لم ترد أي تقارير عن أي إدانات في هذا الشأن خلال المدة المشمولة بالتقرير.

صور التمييز الأخرى: بحسب ما تفيد به الجماعات الحقوقية، فإن أبناء الطائفة الشيعية لا يزالون غير قادرين على الخدمة في الجيش، باستثناء المناصب الإدارية فيه، وأنه لا يوجد شيعي واحد ضمن المستويات العليا من إدارة جهاز الأمن الحكومي في البحرين، بما فيها الجيش والشرطة. إلى جانب ذلك، خلص خبراء الأمم المتحدة إلى وجود أنماط من التمييز الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والثقافي ضد الطائفة الشيعية، بما فيها تلك التي تتبدى في النظام التعليمي، ووسائل الإعلام، ووظائف القطاع العام، وغيرها من السياسات الاجتماعية الحكومية مثل برامج الرعاية والإسكان. وتُنكر الحكومة البحرينية وجود أي تمييز ضد أبناء الطائفة الشيعية في الحصول على الوظائف الحكومية، وتُؤكِّد على أن هناك تقدمًا قد أُحرِز فيما يتعلق بتنويع المناصب في الجيش وجهاز الأمن. ومن ذلك مثلاً أن الحكومة واصلت تجنيد الأفراد من جميع شرائح المجتمع، بما فيها الطائفة الشيعية، ضمن برنامج حفظ النظام العام بإشراك المجتمع.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) عام 2017، تدخلت السلطات في بعض احتفالات عاشوراء، وفق ما وردت التقارير. فبحسب ما تفيد به الجماعات الحقوقية، أزالت قوى الأمن اللافتات والملصقات الدينية من إحدى وعشرين ضاحية يغلب على سكانها الشيعة، وواجهت الاحتجاجات على ذلك بالغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية، وألقت القبض على اثني عشر مدنيًّا. وادعى المسؤولون البحرينيون أنهم قد اضطُّروا إلى التدخل جراء أعمال التخريب والنهب التي ارتكبها الشباب في تلك الاحتفالات.

قانون الأحوال الشخصية الجديد: في يوليو (تموز) 2017، صارت البحرين الدولة الأولى التي تُقِرُّ قانونًا موحدًا للأحوال الشخصية في المنطقة، بحيث يشمل الشيعة والسُّنَّة على حد سواء. ويحد القانون الجديد من صلاحية المحاكم الدينية على تنظيم الزواج والطلاق والولاية، ضمن أمور أخرى. وقد أشادت الحكومة البحرينية بإقرار القانون بوصفه تقدمًا كبيرًا فيما يتصل بالوضع القانوني لجميع المواطنات البحرينيات، من الشيعة والسُّنَّة على حد سواء. وقد عارض القانون بعض المشرعين الشيعة وغيرهم من ابناء الطائفة الشيعية، بزعم أن سلطة التشريع فيما يتعلق بتلك الأمور معقودة بيد كبار رجال الدين من الشيعة، لا بيد الدولة.

السياسة الأمريكية

تتمحور العلاقات الأمريكية البحرينية في المقام الأول حول المخاوف الجيوسياسية، بما فيها المد الإيراني الإقليمي والتعاون الأمني بين البلدين. كما أن البحرين، وهي من أقدم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، تستضيف قوات بحرية أمريكية منذ عام 1946، وتؤوي كذلك ما يزيد عن 8000 فردٍ من القوات المسلحة الأمريكية، ومعظمهم تابع للأسطول الأمريكي الخامس. وفي عام 2002، صنَّفت الولاياتُ المتحدةُ البحرينَ كـ «حليفٍ رئيسي لها من غير أعضاء حلف شمال الأطلسي»، وهو ما أتاح للبحرين التعاون مع الولايات المتحدة في شؤون بحوث الدفاع وشراء أسلحة أمريكية يُمنَع بيعها إلا لدولٍ بعينها.

وعلى حين علَّقت إدارة الرئيس أوباما إتمام صفقة مقاتلات إف 16 على إحراز البحرين تقدمًا ملموسًا بعينه فيما يتصل بحقوق الإنسان، فقد أعطت إدارة الرئيس ترامب الأولوية لتوطيد العلاقة الدفاعية مع البحرين. وفي مارس (آذار) 2017، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تخطط لإسقاط جميع اشتراطات حقوق الإنسان التي عُلِّقت عليها صفقة مقاتلات إف 16 وغيرها من الأسلحة التي كان من المزمع بيعها إلى البحرين. كما أقرَّت الإدارة الأمريكية، في سبتمبر (أيلول) من العام نفسه، صفقة تسليحية بقيمة ثلاثة مليارات وثمانمائة مليون دولار أمريكي. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) 2017، التقى الرئيس دونالد ترامب، ومن ثَمَّ وزير الخارجية ريكس تيلرسون، ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة في واشنطن العاصمة. وبحسب ما وردت به التقارير، فقد ركزت تلك المحادثات على مجابهة المد الإيراني في المنطقة، وتسوية التوترات الجارية في الخليج، وتعزيز العلاقات الاقتصادية. كما مدَّد الرئيس ترامب «اتفاقية التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة والبحرين» الموقَّعة عام 1991 لخمسة عشر عامًا أخرى.

وفي الشهر ذاته، وضعت وزارة الخارجية الأمريكية اثنين من مواطني البحرين؛ وهما: أحمد حسن يوسف والسيد مرتضى مجيد رمضان علوي، على قائمة «الإرهابيون الدوليون المُصنَّفون تصنيفًا خاصًّا» بمقتضى الأمر التنفيذي رقم (13224). وينتمي كل منهما إلى تنظيم «سرايا الأشتر» المتطرف في البحرين، والذي أعلن مسؤوليته عن عشرين تفجيرًا منذ عام 2013. ولدى نشر هذا التصنيف، أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن إيران تمول هذا التنظيم وتدعمه، وأن هذا التنصيف يأتي من ثَمَّ ضمن مساعي الولايات المتحدة إلى «أن تستهدف وبكل قوة أنشطة إيران الرامية إلى زعزعة استقرار المنطقة ونشر الإرهاب فيها».

أما أعمال التقييم، التي تُجريها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتقدم المُحرَز في الإصلاحات الحقوقية في البحرين، فتندرج ضمن الإطار الرئيسي الذي رسم حدوده تقرير «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» الصادر عام 2011. وقد أصدر الكونغرس الأمريكي، في عامي 2013 و2015، تعليماته إلى وزير الخارجية الأمريكي بتقديم تقييم للتقدم الذي أحرزته البحرين بشأن تنفيذ توصيات «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق»، على أن يتضمن التقييم بيانًا بالإجراءات المتخذة مع تقييم لمدى الالتزام بكل بند من بنود تلك التوصيات. وقد قدمت وزارة الخارجية الأمريكية التقريرين المطلوبين؛ الأول في عام 2013، والآخر في عام 2016. وفي كل منهما، وُجِد أن الحكومة البحرينية قد أحرزت تقدمًا ملموسًا، وإن كانت بحاجة إلى إحراز المزيد، وبخاصة فيما يتعلق باستقلالية جهات التحقيق ومساءلتها وتعزيز المصالحة الوطنية. وأشار التقرير المقدم في عام 2016 إلى التقدم الذي أُحرِز في إعادة بناء المساجد الشيعية التي كانت قد تعرضت للتخريب، وكذا في تعزيز ثقافة التسامح في المناهج المدرسية.

كما تناول المسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية، في عام 2017، التطورات الحاصلة في أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. وفي يونيو (حزيران) من العام نفسه، أعربت وزارة الخارجية عن مخاوفها بشأن حل «جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)»، وكذا بشأن القتلى الذين سقطوا في قرية «الدراز». وفي يوليو (تموز)، دعت وزارة الخارجية إلى إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان نبيل رجب وابتسام الصائغ وحثت البحرين على احترام الحريات الأساسية.

وفي أغسطس (آب) عام 2017، وفي أثناء نشر تقرير الحريات الدينية الدولية لعام 2016، أعرب وزير الخارجية ريكس تيلرسون عن مخاوفه من أن الحكومة البحرينية «تواصل تشككها في رجال الدين الشيعة وأبناء الطائفة الشيعية والمعارضين السياسيين، إلى جانب احتجازهم وتوقيفهم»، وذلك بالإضافة إلى مخاوفه بشأن «التميز المستمر في الوظائف الحكومية والتعليم

والنظام القضائي» ضد الطائفة الشيعية، وهو ما حث الحكومة البحرينية على وقفه. ووفق ما أفادت به وزارة الخارجية الأمريكية، فقد حث المسؤولون في الحكومة الأمريكية، وعلى جميع المستويات، بمن فيهم: موظفي السفارة الأمريكية في البحرين، الحكومة البحرينية على إنفاذ توصيات «اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق» إنفاذًا تامًّا، ووقف التمييز ضد الطائفة الشيعية، ودعم الوحدة الوطنية وجهود المصالحة، واحترام حرية الرأي، وتعزيز استقلالية الجهات الرقابية، وإتاحة الحريات الدينية للسجناء.